

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	نحو تدريس الامن القومي في الوطن العربي
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	المشاط، عبدالمنعم
المجلد/العدد:	ع 59
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1989
الشهر:	صفر
الصفحات:	111 - 132
رقم MD:	80164
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	العلاقات الخارجية، العالم العربي، الأمن القومي، الاحوال السياسية، المنظمات الاقليمية، المعاهدات الدولية، الدراسات الاكاديمية، النشاط الفكري ، المناهج الدراسية، الجامعات ، تدريس الأمن القومي، النظم السياسية، الصراع العربي- الاسرائيلي، العلوم السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/80164

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإنفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علماً أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

نحو تدريس الأمن القومي في الوطن العربي

د. عبد المنعم المشاط

استاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة

القاهرة ، وجامعة الإمارات العربية

المتحدة بالعين

المقدمة

بلغ الاهتمام السياسي بالأمن القومي العربي ذروته في عام 1987 ، حيث عقد ما بين 8 و 11 بعمان (الأردن) مؤتمر القمة العربي الطارئ ، والذي أطلق عليه مؤتمر الأمن القومي العربي أحيانا ، ومؤتمر الوفاق والاتفاق أحيانا أخرى ، وذلك لتدارس مصادر الخطر والتهديد التي تواجه الأمة العربية . وجاء في القرارات الصادرة عن المؤتمر أنه « التزاما بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك وميثاق التضامن العربي ، وتأكيدا للعزم على حماية الأمن القومي العربي ، وفي جو مفعم بروح الإخاء والمحبة ساد لقاء عمان ، تصدر موضوع الحرب بين العراق وإيران والوضع في منطقة الخليج جدول أعمال المؤتمر ... »⁽¹⁾ .

بيد أن الاهتمام الأكاديمي بظاهرة الأمن القومي العربي يعود إلى أبعد من ذلك ، خصوصا بعد صدور أول كتاب باللغة العربية عام 1975 يناقش بتفصيل علاقة الأمن القومي العربي بالأمن الإسرائيلي⁽²⁾ . وبرزت الاهتمامات الأكاديمية العربية في صورة مؤلفات ودوريات وندوات شغلت مساحة معقولة من النشاط الفكري العربي . ومع ذلك ، فإن هذا التوافق بين الاهتمامات السياسية والأكاديمية بظاهرة الأمن القومي العربي لم يتحول إلى سياسات أمنية عربية تؤمن الأمة العربية في مواجهة أعدائها ومصادر تهديدها .

ولسنا بصدد تحليل الأسباب التي حالت دون رسم سياسات أمنية جماعية عربية ، رغم الحاجة الملحة إليها قويا وإقليميا وقطريا ، فقد تكون التجزئة والتشرذم العربي سببا ، وقد يكون الانكفاء على المصلحة القطرية دون سواها سببا آخر ، وقد يكون نجاح الاختراق الأجنبي للوطن العربي سببا ثالثا... وهكذا . ومع ذلك ، فإن أحد الأسباب ذات الأولوية على ما عداها يكمن في تخلف الجامعات والمؤسسات الأكاديمية العربية عن مواكبة التطورات المحلية والإقليمية والدولية التي تدفع

(1) جريدة الاتحاد ، 12/11/1987 .

(2) أمين هويدي ، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي ، بيروت ، دار الطليعة ، 1975 .

إلى الاهتمام بظاهرة الأمن القومي ، وذلك باعتمادها مادة دراسية تستهدف من ورائها خلق جيل من المهتمين والمتخصصين وربما السياسيين العرب ، الذين تتوفر لديهم رؤية واضحة حول الأمن القومي العربي ، ومصادر تهديده ، والسياسات الفعالة لحمايته ، والكفيلة بتعبئة الأمة العربية لمواجهة مصادر تهديدها الخارجية والداخلية .

من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تستهدف — ضمن أشياء أخرى — التأكيد على أهمية طرح تدريس الأمن القومي في الجامعات العربية ، وبصفة خاصة في أقسام العلوم السياسية . وقد جرى العمل في كافة الأقسام العلمية بالجامعات العربية — أسوة بمختلف الجامعات — على تطوير الخط والبرامج الدراسية بما يتناسب مع التطورات العلمية والسياسية التي تؤثر على حاضر ومستقبل الأقطار العربية .

بناء على ما سبق ، فإن هذه الدراسة وصفية ، تقوم على المقارنة ، وتحاول التقويم بغرض تقديم مقترحات عملية يمكن أخذها في الحسبان عند مناقشة وضع وطرح الأمن القومي العربي ضمن مواد الدراسة بأقسام العلوم السياسية .

وتبني الدراسة على افتراض مؤداه أن غياب سياسة أمنية عربية ، رغم تضافر وتصاعد مصادر تهديد الأمن القومي العربي ، يعود إلى وجود فجوة بين الاهتمام السياسي بالأمن القومي من ناحية ، والاهتمام الأكاديمي به من ناحية أخرى ، ومن ثم ، فإن تضييق تلك الفجوة لا يتطلب فقط تحقيق الانسجام والتوافق بين الاهتمام السياسي والاهتمام الأكاديمي بالأمن القومي ، ولكنه يتطلب أيضا خلق جيل يفهم بعمق وببساطة قضايا الأمن القومي العربي بدءا بالمفاهيم ، وتحديد مصادر التهديد ، ووضع السياسات الكفيلة بالمواجهة خصوصا في المستقبل القريب والبعيد على السواء .

ولا ريب في أن هذا الافتراض ، وكذلك موضوع الدراسة ، يثيران تساؤلات عديدة ينبغي الإجابة عنها . فما هو مقدار اهتمام الجامعات العربية بمسألة الأمن القومي العربي ؟ . وهل هناك مؤسسات أخرى تعليمية أو مؤسسات تدريب عربية تهتم بهذه المسألة ؟ . وما هو الأمن القومي ، وما صلته بالأمن القطري ؟ . بعبارة أخرى كيف يتم الانتقال من المستوى القطري إلى المستوى القومي للأمن العربي ؟ . هل يمكن الحفاظ على التوازن بين مصادر التهديد للأمن القومي العربي ومصادر التهديد للأقطار العربية ؟ . بمعنى آخر ، هل يمكن السماح في إطار رسم استراتيجية أمنية عربية بتنوع الرؤى حول مصادر التهديد أم أنه يتحتم توحيد تلك الرؤية ؟ . ثم ما هي مصادر القوة القومية العربية ، وكيف يمكن أن تتحول إلى قدرات قومية تستخدم في مواجهة مصادر التهديد خصوصا الخارجية منها ؟ .

في سبيل الإجابة عن بعض تلك التساؤلات ، تنقسم الدراسة إلى أربعة أجزاء ، رئيسية ، تتعلق بدواعي الاهتمام بالأمن القومي ، ثم وصف مدى الاهتمام في الجامعات العربية ، وتحديد أهم قضايا الأمن القومي العربي ، واقتراح كيفية تدريس تلك المادة مع توفير عدد مناسب من عناوين المراجع والمصادر المفيدة في دراسة كل قضية من قضايا الأمن القومي العربي .

أولاً — دواعي الاهتمام المعاصر بظاهرة الأمن القومي

ارتبطت ظاهرة الأمن القومي — كموضوع للمعرفة الإنسانية — بخصائص النظام الدولي من جانب ، ومقومات أطرافه من جانب آخر ، كما ارتبطت درجة الاهتمام الفكري بالظاهرة بوجود ظاهرة

العنف ، سواء على المستوى الدولي أو المستوى المحلي . وفي حين يعود اهتمام رجال السياسة وقادة الدول بالأمن القومي إلى تاريخ نشأة الدولة القومية ، فإن اهتمام الباحثين والمتخصصين بالدراسة العلمية للظاهرة يعد حديثا نسبيا⁽³⁾ . ومن الناحية التحليلية لم يرق الأمن القومي إلى مرتبة بؤرة الاهتمام في العلوم الإنسانية إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، بعد أن تحول النظام الدولي من نظام تعدد الأطراف إلى نظام ثنائي جامد⁽⁴⁾ ، وبعد أن تطورت تكنولوجيا العنف بصورة أصبح معها وجود الدول ويقاؤها معرضين للخطر . وهكذا برزت كأهم القضايا الدولية بعد الحرب : قضية الأمن القومي الأمريكي ، وقضية الأمن القومي السوفيتي ، وقضية الأمن الأوروبي . وانتقل الاهتمام من مجرد الوصف إلى التحليل والتدقيق ومحاولة التنبؤ ، وذلك في اتجاهين :

— الأول : محاولة تحديد الخطوط الفاصلة بين متطلبات أمن الدولة وأمن النظام السياسي من ناحية ، وحرية المواطن وحقوقه من ناحية أخرى ، وما هو القدر الذي يسمح فيه للدولة باختراق حياة المواطن وتضييق حقوقه في سبيل الإغلاء من شأن أمنها القومي⁽⁵⁾ .

— والثاني : السعي نحو رسم سياسات أمنية تتسم بالفاعلية ، وتقوم على أساس عدد من البرامج والخطط الممكنة التحقيق ، دون الاقتصار على مجرد الرؤى النظرية .

وكان من الطبيعي أن تحظى ظاهرة الأمن القومي باهتمام دول العالم الثالث ، خصوصا بعد الاستقلال ، فقد تعرضت العديد منها لصراعات داخلية عنيفة وصلت إلى حد تجزئتها إلى كيانات أصغر ، وعانت بعضها من الاختراق الخارجي ، كما وقعت معظمها أسيرة التبعية للخارج ، ثم انخرط البعض الآخر في حروب إقليمية مدمرة استهدفت بقاءها ومواردها ومواطنيها . وزاد الاهتمام بظاهرة الأمن القومي فيها أيضا نظرا إلى الاتجاه الذي بدأ يقوى نحو الاندماج في وحدات إقليمية أكبر تهدف إلى الارتقاء بمستوى أمنها . ومع ذلك كان لا بد من محاولة التوفيق نظريا ، وعلى مستوى السياسات بين أمن الدولة الذاتي ، وأمن الإقليم ككل ، أو أمن الدولة القطرية ، وأمن الأمة الواحدة في بعض الأحيان .

ومما دفع الدول جميعا إلى الاهتمام بالأمن القومي من زاوية السياسات ، أي الخطط والبرامج ، أن معظم الدول حققت نجاحا ملحوظا في مجالات نشاطها الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي ... الخ ، وذلك من خلال رسم سياسات اقتصادية واجتماعية وتعليمية ... الخ ، تتميز بالفاعلية وإمكانية التحقق . ولما كانت الجوانب الأمنية لا تعدو أن تكون أحد مجالات نشاط الدولة ، وإن كان مجالاً حيويًا وحساسًا أو أهم من المجالات الأخرى ، نظرا إلى ضرورته لتأمين البيئة المناسبة لنجاح تلك الأنشطة ، فقد زاد الحرص على بحث كيفية رسم سياسات الأمن القومي للدولة أو لعدد من الدول التي تقيم كتلا أو تنظيما إقليميا مشتركا .

وترتبطا على ما سبق ، أثرت تساؤلات عديدة حول مستويات الأمن القومي ، وكيفية الانتقال من مستوى إلى آخر ، واستقر الرأي على وجود مستويات أربعة للأمن القومي⁽⁶⁾ :

Richard Rosecrance, *International Relations : Peace or War?*, New York, McGraw-Hill, 1973. (3) p. 174.

Charles McClelland, *Theory and the International System*, New York, Macmillan, 1966, pp. 33-34. (4)

Harold Lasswell, *National Security and Individual Freedom*, New York, McGraw-Hill, 1950, p. 47. (5)

Barry Buzan, *People States and Fear : The National Security Problem in International Relations*, (6)

Great Britain, Whetsheaf, 1983, pp. 18-34.

— المستوى الأول : الأمن الفردي (Individual Security) وهو يتعلق بأمان الفرد داخل الدولة . وقد صار إحدى المسؤوليات الملقاة على عاتق الدولة ، فيما عدا ما يتعلق منه بحقوق الإنسان والذي تمت صياغته في المواثيق الدولية وضمن اهتمامات المنظمات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية .

— المستوى الثاني : الأمن القومي (National Security) أي أمن الدولة القومية ، ويمكن أن يوصف أحيانا بالأمن القطري أو الأمن المحلي . وفي نطاق الوطن العربي نستخدم مصطلح « الأمن القومي العربي » للتعبير عن أمن الأمة العربية .

— المستوى الثالث : الأمن الجماعي (Collective Security) ويتضمن الإجراءات التي يتخذها التنظيم الدولي بقصد الحفاظ على الأمن الدولي . ويشتمل كذلك على مبدأ العمل الجماعي المشترك بين أعضاء التنظيم الدولي من أجل المحافظة على السلام الدولي . ومفهوم الأمن الجماعي يشمل شقين : الأول : وقائي (سلبي) ، ويتمثل في الإجراءات الوقائية التي تحول دون وقوع العدوان أو تهديد الأمن الدولي . والثاني : علاجي (إيجابي) ، ويتمثل في الإجراءات اللاحقة على وقوع العدوان⁽⁷⁾ . وهكذا فإن الأمن الجماعي يتناول الجوانب الإجرائية لمفهوم الأمن الدولي والتي يمكن للأمم المتحدة أن تتخذها حفاظا على السلم ودرءا لمخاطر تهديد الاستقرار والأمن .

— المستوى الرابع : الأمن الإقليمي (Regional Security) ويتناول أمن مجموعة الدول التي تشكل نظاما فرعيا في إطار النظام الدولي ، ويتصل أمنها بأمن القوتين العظميين أو بإحدهما . وبناء على ذلك تركز الدراسات في هذا الشأن على الأحلاف والتنظيمات الإقليمية ، ومن ثم تغلب الطبيعة العسكرية على هذا المفهوم .

ولم يختلف الوضع في الوطن العربي — وهو يشكل جزءا من العالم الثالث — عن هذا السياق العام ، بل صار الاهتمام بالأمن القومي العربي على قمة الأولويات السياسية العربية في السنوات الأخيرة . ويعود ذلك إلى أسباب عديدة نذكر منها :

1 — اكتمال بناء الكيان الإسرائيلي اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ، خاصة بعد حرب 1973 ، بصورة أكدت للعرب كافة أن المصدر الرئيسي لتهديد الأمن القومي العربي يتمثل في إسرائيل . وقد برز ذلك بصورة واضحة في قرارات مؤتمرات القمة العربية ، وقرارات منظمة المؤتمر الإسلامي ، ناهيك عن التصريحات والبيانات الثنائية . وقد دفعت القناعة بأن التهديد الإسرائيلي لا يقتصر على قطر بعينه العرب إلى التفكير مليا في هذا الأمر ، وإلى ضرورة التوصل إلى الصيغة الأكثر فاعلية في التعامل مع هذا الخطر ، وازدادت أهمية هذا الاتجاه مع بروز اختلافات واجتهادات حول مواجهة إسرائيل سواء بالحرب أو بالتسوية السلمية .

وترتبطا على ما سبق ، لم تعد قضية الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل تحرير وطنه تمثل نقطة الصراع الوحيدة مع إسرائيل ، بل امتد الصراع إلى أمن كل قطر عربي قريب جغرافيا أو بعيد عن إسرائيل ، هذا وإن كانت الأراضي الفلسطينية تعاني من درجة أعلى وأكبر من الانكشافية .

(7) د. مفيد شهاب ، المنظمات الدولية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1978 ، ص ص 10 — 15 . وكذلك عبد المنعم المشاط « الأمم المتحدة ومفهوم الأمن الجماعي » ، السياسة الدولية ، العدد 84 ، 4/ 1986 ، ص ص 88 — 95 .

ب — زيادة الوعي العربي بمخاطر سياسات دول الجوار ، وهي دول وإن كانت مجاورة ، إلا أنها لا تنتمي إلى الوطن العربي ، وتسعى إلى اختراقه إما عسكريا أو اقتصاديا ، معتمدة على قوتها الذاتية ، أو متحالفة — مثل إسرائيل — مع إحدى القوتين العظميين . ودول الجوار الرئيسية للوطن العربي هي إيران وأثيوبيا وتركيا .

فقد دخلت الأولى في حرب مدمرة مع العراق ، وهددت بالفعل أمن الخليج — البوابة الشرقية للأمن القومي العربي⁽⁸⁾ . ولقد أضعفت هذه الحرب — رغم ما حققته العراق من إنجازات عسكرية هامة في السنوات الأخيرة منها — القدرات العربية اللازمة لمواجهة إسرائيل . فلا شك أن الخسائر المادية والبشرية تحتاج إلى وقت وجهد وموارد مالية ضخمة من أجل تعويضها واستعادة العمل بها كأدوات ردع في المواجهة مع إسرائيل .

وتقوم الثانية — أثيوبيا — بتهديد السودان بصورة واضحة من خلال الدعم العسكري والمادي الذي تقدمه إلى الحركة الانفصالية في الجنوب ، كما تقوم أحيانا بالتهديد ببناء السودان أو القيام بمشروعات للري يمكن أن تهدد كمية مياه النيل التي تصل إلى كل من مصر والسودان . وتعد أثيوبيا مصدرا من مصادر الهجرة اليهودية إلى إسرائيل ، وذلك بالسماح لليهود الفلاشا بالهجرة إلى الكيان الصهيوني .

وإذا كانت إسرائيل قد تعاونت عسكريا واستراتيجيا مع شاه إيران في العلن ، فقد تعاونت بقدر مماثل مع القادة الإيرانيين الحاليين في السر ، وتتعاون في نفس هذه المجالات مع أثيوبيا . أما تركيا ، فلم تعد — كما كانت في الخمسينات — تتبع سياسات سافرة العداء ضد الأقطار العربية ، حيث صارت مصالحها الاقتصادية تقتضي ضرورة تكثيف تفاعلاتها السلمية مع الأقطار العربية . ومع ذلك علينا أن نتذكر أن تركيا عضو في حلف الأطلسي ، وتقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ، ولكنها أيضا عضو نشيط في منظمة المؤتمر الإسلامي .

وتمثل إسرائيل طرفا مشتركا بتحالفها أو تعاونها مع دول الجوار وغيرها — مثل جنوب إفريقيا — بغرض تهديد الأمن القومي العربي وتهديد مركز كل من النظام العربي والنظام الإفريقي معا .

ج — ومما دفع إلى زيادة الاهتمام بالأمن القومي العربي ، خصوصا من جانب الأكاديميين والباحثين العرب ، ذلك الإغفال الواضح لهذا المفهوم في الوثائق الأساسية التي تقود العمل العربي المشترك . فميثاق جامعة الدول العربية (1945) لم يتضمن أية إشارة إلى هذا المفهوم ، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن المفهوم لم يكن قد شاع استخدامه بعد . كما أن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية (1950) لم تتضمن كذلك أية إشارة إلى المفهوم ، وإن استخدمت مفاهيم الأمن والسلام بالمعنى الوارد في ميثاق الأمم المتحدة .

ولم يرد ذكر للأمن القومي في النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وذلك رغم تكرار مصطلحات مثل « أمن المنطقة » و « أمن الخليج » في البيانات الختامية للمجلس الأعلى لمجلس

(8) د. عبد النعم المشاط « الأمن القومي العربي وأمن الخليج » الندوة الدبلوماسية الخامسة عشرة ، وزارة خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة (ندوة بتاريخ 1987/2/26) .

التعاون⁽⁹⁾ . يضاف إلى ذلك ، أنه حتى انعقاد مؤتمر القمة العربي الطارئ بعمان (الأردن) عام 1987 ، والذي ورد فيه مصطلح الأمن القومي العربي ، لم يذكر هذا المصطلح في البيانات الختامية لمؤتمرات القمة العربية السابقة ، كما لم يرد ذكر للمصطلح في ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي (1972) ، وهي تضم الدول العربية والإسلامية كافة .

كما أن الإعلان القومي أو الميثاق القومي الصادر في العراق ، في فبراير / شباط 1980 ، رغم أهميته في الدفع نحو سياسة دفاعية جماعية عربية ، لم يتضمن أيضا أية إشارة إلى الأمن القومي العربي بصورة صريحة . وفي أقطار أخرى استخدم المفهوم بالإشارة إلى أمن الدولة ذاتها . فقد جاء في التقديم للندوة الاستراتيجية الخامسة المتعلقة بإعداد الدولة للدفاع ، أن الندوة ولجانها الرئيسية والفرعية « قد نهجت أسلوب البحث العلمي في جميع دراساتها وأبحاثها ، فقامت أولا بتحديد التهديدات الخارجية والداخلية التي تؤثر على الأمن القومي المصري ... الخ »⁽¹⁰⁾ . كما توجد لجنة رئيسية من لجان الحزب الوطني الديمقراطي (وهو الحزب الحاكم في مصر) تدعى لجنة الدفاع والأمن القومي ، حيث تتم مناقشة الأمن المصري وعلاقته بالأمن القومي العربي .

د — كما دفعت الظروف الداخلية في العديد من الأقطار ، خصوصا أنها تمر بتجارب تنمية اقتصادية وسياسية تستهدف تحقيق تطوير نوعي للحياة فيها ، إلى ضرورة بحث سبل تحقيق الأمن والاستقرار . وقد عبر الملك الأردني عن ذلك في خطاب افتتاح القمة العربية الطارئة بعمان حين ذكر كيف : « تعددت مصادر الخطر والتهديد ، وأشدّها فتكا ما كان داخلنا ، من الفرقة والتناحر، فهو أساس الداء ومصدر البلاء ، ولا سبيل إلى الخلاص من غيره إلا بالتغلب عليه »⁽¹¹⁾ .

ولا ريب في أن انهيار الأمن اللبناني ، وتهديد أمن السودان بسبب الصراع الداخلي بين الشمال والجنوب ، ووقوع بعض الاضطرابات الداخلية في عدد من الأقطار العربية ، وقضايا العمالة الأجنبية غير العربية ، وقضايا التحول السياسي في بعض الأقطار ، كل ذلك يدفع إلى مزيد من الاهتمام بالأمن القطري والأمن القومي على السواء ، خاصة أن الفصل بينهما داخل الوطن العربي هو فصل تعسفي .

وترتبط تلك الظروف الداخلية بالمفهوم الأوسع للأمن القومي ، والذي « يمتد من الجبهة الداخلية ، وحماية هوية المجتمع وقيمه ، ويؤمن المواطن من الخوف والفاقة ، ويضمن له حدا أدنى من الرفاهية والمشاركة السياسية »⁽¹²⁾ .

(9) وفي الدورة السادسة للمجلس الأعلى والمنعقدة بمسقط (عمان) عام 1985 تمت الموافقة على أهداف « الاستراتيجية الأمنية الشاملة » لدول المجلس ، وتم استكمالها في اجتماع 1986/12 . ومع ذلك فإن تلك الاستراتيجية الأمنية تقتصر على مسائل الأمن الداخلي والتي يشرف عليها وزراء الداخلية . انظر ملحق الاتحاد بمناسبة العيد الوطني السابع عشر ، 1988/12/1 ، ص 67 . وانظر ملحق الوثائق في : يحيى حلمي رجب ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية : رؤية مستقبلية ، الكويت ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، 1983 ، ص ص 443 — 489 .

(10) ملخص الندوة الاستراتيجية الخامسة : إعداد الدولة للدفاع ، القاهرة ، هيئة البحوث العسكرية بوزارة الدفاع 1986/85 (وثيقة) .

(11) جريدة الاتحاد ، 1987/11/9 .

(12) الأمير حسن ولي عهد الأردن « ملاحظات حول الأمن القومي العربي » عمان ، منتدى الفكر العربي ، 1986 ، ص 7 .

وأخيرا ، لا يستطيع منصف أن يفغل أثر التنافس الأمريكي — السوفيتي بشأن خلق مناطق نفوذ في الوطن العربي في تزايد الاهتمام بالأمن القومي العربي . ومما لا شك فيه أن أحد أسباب سياسة المحاور التي سادت في الوطن العربي في الخمسينيات يعود إلى التنافس بين القوتين العظميين لاستقطاب بعض الأقطار ، لكي تحتفظ بعلاقات ود وصداقة معها . كما أن هذا التنافس من شأنه أن يضيف بعدا جديدا للاختلافات العربية ، وهو البعد الإيديولوجي ، على الرغم من أنه صار قليل الأهمية بالنسبة إلى علاقات القوتين ببعضهما بعضا .

ثانياً — مدى اهتمام الجامعات العربية بتدريس الأمن القومي

لم تستطع الجامعات العربية أن تواكب ذلك الاهتمام السياسي والعام بالأمن القومي العربي . ففي الجامعات العربية المختلفة — والتي قمت بمراجعة خططها الدراسية — لم يتم طرح مادة الأمن القومي كمادة إجبارية على الطلاب ، سواء في مرحلة البكالوريوس أو مرحلة الدراسات العليا . وقبل التوصل إلى هذه النتيجة ، قمت بإرسال خطابات إلى أكثر من عشرة أقسام للعلوم السياسية في الجامعات العربية ، أطلب فيها أهمية موافاتي بالخطط الدراسية لهذه الأقسام . ثم قمت بالاطلاع على دليل بعض الجامعات الأخرى ، والتي لا توجد بها أقسام للعلوم السياسية ، ولكن تدرس بها بعض مواد العلوم السياسية ، مثل مبادئ السياسة ، أو العلاقات الدولية ، أو النظرية السياسية⁽¹³⁾ .

كما بحثت في المواد (Courses) الأقرب إلى الأمن القومي ، مفترضا أنه ربما تثار فيها بعض القضايا المتعلقة بالأمن القومي ، خاصة النواحي الاستراتيجية ، ومسائل حل واحتواء الصراعات الدولية (Conflicts) (وإن كانت بعض الجامعات العربية تستخدم مصطلح النزاعات الدولية (Disputes) ، كما أن هناك جامعات أخرى لا تطرح مثل تلك المواد ، ومع ذلك تدرس مسألة الأمن القومي العربي في إطار مادة أخرى أكثر عمومية⁽¹⁴⁾ .

وبالنظر إلى الجدول رقم — 1 — (راجع الشكل في آخر الدراسة) نلاحظ ما يلي :

1 — على الرغم من أن أهم الكتابات باللغة العربية في موضوع الأمن القومي قام بها أساتذة بأقسام العلوم السياسية بالجامعات العربية ، فإن الاهتمام بتدريسه للطلاب هو اهتمام ضئيل للغاية ، وليس له ما يبرره خصوصا بعد أن صار المفهوم تداوليا بين الساسة والعامه على السواء .

2 — رغم كثرة عدد أقسام العلوم السياسية ، فإن قسما واحدا منها فقط هو الذي يطرح مادة الأمن القومي كمادة اختيارية على مستوى البكالوريوس ، وكذلك على مستوى الدراسات العليا ، وهو قسم العلوم السياسية بجامعة قاريونس (ليبيا) . وربما تكون هذه فرصة لحث الأقسام المماثلة للسير على خطى هذا القسم في هذا الشأن .

(13) مثل كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر ، وكلية الدعوة والإعلام بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة اليرموك ، على التوالي .

(14) أتيت لي فرصة — في إطار عملي بقسم العلوم السياسية بجامعة الإمارات — للاشتراك في تأليف كتاب يدرس ضمن متطلبات الجامعة ، حيث كتبت فصلا بعنوان « مسألة الأمن القومي العربي » يدرس للطلاب ضمن مادة (مساق) المشكلات العالمية المعاصرة . أنظر : توفيق حصو (وآخرون) ، قضايا ومشكلات دولية معاصرة ، العين ، مؤسسة العين للنشر والتوزيع ، 1988 ، ص ص 340 — 375 .

3 — تطرح بعض الأقسام مواد قريبة من الأمن القومي ، وإن اتخذت أسماء وعناوين أخرى . فمثلا يطرح قسم العلوم السياسية بالجامعة الأردنية مادة النزاعات الدولية على مستوى البكالوريوس ، ومواد النزاعات الدولية والجغرافيا السياسية ودراسات استراتيجية على مستوى الدراسات العليا ، وإن كانت الأخيرة اختيارية . كما يطرح قسم السياسة بجامعة بغداد مادة الاستراتيجية ، التي كانت تسمى من قبل « جيوبولتيكس واستراتيجية » وهي مادة إجبارية على طلاب السنة الثالثة بالقسم .

ولا يختلف الوضع بالنسبة إلى هذه المواد كثيرا عن الوضع في بعض أقسام العلوم السياسية في الولايات المتحدة مثلا ، حيث تطرح مواد كالنزاعات أو الصراعات الدولية والحرب والسلام ، وحل الصراعات الدولية ، والدراسات الاستراتيجية ، إما كبديل للأمن القومي ، أو كمواد سابقة على مادة الأمن القومي .

4 — بعض الأقسام تطرح مساق القضية الفلسطينية (جامعات : بغداد ، الملك سعود ، الإمارات ، صنعاء ، الكويت ، الأردن) ومادة السياسة الخارجية لإسرائيل (الأردنية) أو الوحدة العربية (قاريونس) . ويتوقع أن يتم تناول بعض جوانب وأبعاد الأمن القومي العربي ، والأمن الإسرائيلي .

وعلى الرغم من هذا القصور في تدريس مادة الأمن القومي بأقسام العلوم السياسية ، فقد حظيت موضوعات الأمن القومي العربي باهتمام الباحثين والدارسين للماجستير والدكتوراه ، خصوصا في قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة ، وجامعة بغداد . فقدمت رسائل للماجستير والدكتوراه تتناول إما الأمن القومي العربي بصورة عامة ، أو بعض المناطق كمنطقة الخليج ، أو بعض الأبعاد كالأبعاد الداخلية للأمن القومي ، أو أمن بعض الأقاليم والأقطار .

إذا كان هذا هو الوضع في أقسام العلوم السياسية المتخصصة ، فإن تدريس الأمن القومي في المعاهد الأخرى لم يكن أوفر حظا . وقد اعتمد على الجهود الفردية أكثر من كونه جزءاً لا يتجزأ من صلب خطة الدراسة . فقد تم تدريس الأمن القومي بنفس التوصيف الوارد في الأجزاء التالية من البحث في أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، والمعهد الدبلوماسي المصري التابع لوزارة الخارجية . كما قام عدد من القيادات العسكرية المصرية من خريجي كلية الحرب وكلية الدفاع بتقديم رسائل للدكتوراه في موضوعات الأمن القومي ، وقياس القوة القومية للدولة ، وأمن الخليج ، والأمن الإسرائيلي في ضوء قدرات إسرائيل النووية⁽¹⁵⁾ .

إن العرض السابق يوضح بجلاء مدى القصور في الاهتمام الأكاديمي بمادة الأمن القومي العربي ، ومدى الحاجة إلى وضع هذه المادة على قائمة المواد التي ينبغي طرحها في خطط تطوير أقسام العلوم السياسية بالجامعات العربية .

ثالثاً — قضايا الأمن القومي العربي

لا يخفى علينا أن بروز أهمية السياسات العامة في معظم البلدان ، وهو المجال الذي يلتقي فيه الاهتمام السياسي بالإسهام الأكاديمي ، يؤكد على حقيقة جوهرية مفادها حرص السياسيين على

(15) لقد ساهمت مع آخرين في هذه الجهود .

الاستفادة من إسهامات الأكاديميين ، ورغبة الآخرين في تقديم خلاصة خبرتهم وعلمهم إلى السياسيين ، بقصد تحقيق الأهداف القومية العليا للدولة بفاعلية ورشادة .

ولقد استطاع العلماء في مختلف التخصصات ، كالاقتصاد والاجتماع والعلوم التطبيقية ، أن يحققوا درجة من النجاح في خدمة الأهداف العامة أكبر بكثير مما حققه علماء السياسة ، وربما يعود ذلك — ضمن عوامل أخرى عديدة — إلى أنهم استطاعوا أن يجذبوا انتباه صانعي القرار إلى حد الانبهار بما يمكن أن يقدمه هؤلاء العلماء .

وفي مجال الأمن القومي على وجه الخصوص توجد فجوة واسعة بين الاهتمام والحرص والقلق الذي يساور صانعي القرار ، وبين ما يمكن أن يقدمه علماء السياسة في هذا الشأن ، وقد نستطيع أن نضع أيدينا على بعض الأسباب التي ما زالت تعمل في سبيل توسيع تلك الفجوة كما يلي :

1 — ما زال صانعو القرار ينظرون إلى كل ما يتعلق بمسائل الأمن القومي على أنها من الأسرار العليا للدولة ، والتي لا يجوز أن يلوکها العامة في مجالسهم ، أو يتحاور بشأنها المتخصصون في منتدياتهم بصورة علنية ، وبصفة خاصة أن الأمن القومي لدى البعض إما أن يقتصر على مسائل الأمن الداخلي ، وهي من اختصاص أجهزة الأمن والاستخبارات ، أو يتناول مسائل الدفاع والإعداد العسكري وهي من اختصاص قيادات الجيوش . ومن ثم فإن أي اجتهاد أكاديمي ينظر إليه باعتباره محاولة للقفز على تلك الأسوار محكمة الإغلاق .

2 — رغم الإسهامات الهامة من جانب علماء السياسة العرب في إطار بناء نظرية عربية للأمن القومي ، إلا أن تلك الإسهامات لم تتعدّ الجانب النظري . والواقع أن الرؤية العربية الحديثة للأمن القومي . مستمدة من قول الله تعالى : « الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف »⁽¹⁶⁾ ، وتدور الاجتهادات حول صياغة مفهوم للأمن القومي يتضمن إشباع كل من الحاجات الأساسية (أطعمهم من جوع) وتأمين المطالب السياسية (وأمنهم من خوف) .

والإسهامات النظرية للعلماء العرب في هذا المجال تعود إلى ابن خلدون في القرن التاسع الهجري ، وإن استخدم مصطلحات أخرى . فمن يقرأ مقدمة ابن خلدون بامعان وتروّ ، يجد تحليلاً دقيقاً لبعض قضايا الأمن القومي في الفصلين الخامس والثلاثين والسابع والثلاثين على وجه الخصوص . ففي الفصل السابع والثلاثين يحدد ابن خلدون أسباب الحروب وأنواعها ومختلف طرائق استخدام الجند والعسكر ، ويستخدم ، لأول مرة ، مصطلح « الأمن » من الهزيمة ، ويحدد علاقة استخدام السيف والقلم بقوله « اعلم أن السيف والقلم كلاهما آلة لصاحب الدولة يستعين بها على أمره ، إلا أن الحاجة في أول الدولة إلى السيف — ما دام أهلها في تمهيد أمرهم — أشد من الحاجة إلى القلم ، لأن القلم في تلك الحال خادم فقط ، منفذ للحكم السلطاني ، والسيف شريك في المعونة ، وكذلك في آخر الدولة حيث تضعف عصبيتها كما ذكرناه ، ويقلّ أهلها بما ينالهم من الهرم الذي قدمناه ، فحتاج الدولة الاستظهار بأرباب السيوف ، وتقوى الحاجة إليهم في حماية الدولة والمدافعة عنها كما كان الشأن أول الأمر في تمهيدها »⁽¹⁷⁾ .

(16) سورة قريش (4) .

(17) مقدمة ابن خلدون ، القاهرة ، دار الشعب ، د.ت. الفصول 35 ، 37 ، 48 .

ولم يخرج المفكرون العرب عن هذا الإطار النظري ، وتباروا ، كل يحاول أن يبني قبل الآخر الأطر والمتغيرات والأدوات اللازمة لبناء نظرية تفسيرية للأمن القومي العربي .

وعلى الرغم من هذه الجهود الشاقة والرائدة ، والتي خلقت بالفعل اهتماما أكاديميا عربيا بالأمن القومي لم يكن موجودا من قبل ، وهو إسهام في حد ذاته جدير بالإشادة والتقدير ، وقفت تلك الجهود عند هذا الحد ، ولم تحاول الانتقال من مجال التنظير إلى المجال العلمي ، أي السياسات ، وهذا ما يهم صانع القرار .

3 — وهكذا صرنا أمام جانبين منفصلين إلى حد كبير ، جانب السياسيين ، وهم غارقون في هموم الأمن القومي ومتطلباته اليومية وربما المستقبلية ، وجانب المفكرين ، وهم مستغرقون في التأمل ، وهو مسألة ذاتية عقلية . ولم تبذل جهود أو تتخذ خطوات للتقريب بين الجانبين ، خصوصا أن السياسيين حريصون على تحقيق الأمن بالمعنى الضيق ، أي حماية الدولة من التهديدات الخارجية ، بينما يدافع معظم الأكاديميين عن المفهوم الأشمل للأمن القومي ، الذي يمتد إلى قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف ، بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادثة للعنف⁽¹⁸⁾ .

4 — لا شك في أن أحد الجوانب التي لم تتم دراستها بدقة هو ذلك التوازن بين القدر المطلوب من الإجماع القومي حول الأمن العربي ، والقدر المسموح به من الأمن القطري ، أو الإقليمي في إطار أمن الوطن العربي . فصانع القرار يسعى أولا وأخيرا — وفي ظل نظام الدولة القومية — إلى تأمين استقلال دولته وسلامة حدودها السياسية . فإذا كان هناك ترابط حتمي بين أمن تلك الدولة وأمن الوطن العربي ، فينبغي إذن التركيز على هذه المساحة المشتركة في الظروف الراهنة ، ولو من زاوية تحديد مصادر التهديد .

وإذا كان الأمر بالنسبة إلى معظم المفكرين قد استقر على أن الأمن القومي والوحدة العربية صنوان ، فإن ذلك لا يزال محل جدل لدى الكثيرين وعلى رأسهم السياسيون ، على الأقل من زاوية كيف تتحقق الوحدة في إطار الحفاظ على السلطة السياسية في كل دولة .

والمواقع أن إسهامات مفكري الأمن القومي في اتجاه رسم سياسات أمنية عربية لا تزال غائبة ، وإن وجدت تصورات لما يمكن أن يكون عليه مستوى الأمن القومي في المستقبل القريب⁽¹⁹⁾ .

5 — من هنا تبرز أهمية طرح مادة الأمن القومي العربي في إطار أقسام العلوم السياسية بالجامعات العربية . إذ لا شك في أن الارتقاء بالأمن القومي إلى مرتبة التخصص في العلوم السياسية من شأنه أن يوفر الاستقرار الضروري لاستخدام ودراسة وتحليل المفهوم ، وخلق اهتمام بين الطلاب والباحثين من شأنه أن يساهم بدوره في تطوير المفهوم ليصير أكثر انطباقا على ظروف الوطن العربي وأكثر صدقا في تحليلها .

ومما يشجع على اتخاذ هذه الخطوة ، زيادة الإسهامات التي قدمها المفكرون العرب وغيرهم ،

(18) د. عبد المنعم المشاط « نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي » المستقبل العربي ، العدد 54 ، 1983 ، ص ص

(19) د. علي الدين هلال (منسق ومحرر) ، العرب والعالم ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1988 ، وخصوصا الفصل السابع ، ص ص 347 — 374 .

بقصد تحليل قضايا الأمن القومي من منظور الظروف الخاصة بدول العالم الثالث ومنها بطبيعة الحال الأقطار العربية⁽²⁰⁾ .

يجب علينا بعد العرض السابق ، أن نعرض قليلا على دراسة بعض أهم القضايا التي تتعلق بالأمن القومي العربي ، وهي قضايا متشابكة ومعقدة ، ولكنها تفيد في محاولة وضع محتوى لمادة الأمن القومي العربي . ويمكن أن نختار القضايا التالية من بين قضايا أخرى عديدة : 1 — بالأمن القومي العربي : المستهدفون بالأمن ، 2 — مصادر تهديد الأمن القومي العربي : المستهدفون من سياسات الأمن ، 3 — سياسات الأمن القومي العربي : متغيرات الأمن ومجالاته ، 4 — القيود النابعة من البيئة الداخلية العربية ، 5 — التصورات المستقبلية .

رابعاً — المستهدفون بالأمن : المقصود بالأمن القومي العربي

من المعروف أنه لا يوجد اتفاق على تعريف الأمن القومي ، خصوصا أنه مفهوم حديث نسبيا ، وحقل جديد من حقول العلوم السياسية . ومع ذلك يثار الأمن القومي بخصوص التهديدات التي تواجه القيم الجوهرية للدولة بما في ذلك الاستقلال والسيادة ووحدة الأراضي .

ومع ذلك ، فإن مفهوم الأمن القومي مفهوم مركب ، سواء من حيث المضمون (عسكريا ، اقتصاديا ، اجتماعيا ، سياسيا) ، أو من حيث الفاعلون (عدد وهوية الفاعلين المحليين والأجانب) ، أو من حيث التطور (كيفية تفاعل المضمون والفاعلين سويا) . ولا يثار الأمن القومي كعملية سياسية إلا إذا كان التهديد هاما وحقيقيا ، واحتمالاته قوية ، وقدرة الفاعل الدولي محدودة ، ودرجة انكشافه عالية .

وإذا أخذنا بالمفهوم الضيق للأمن القومي (أي الدفاع) ، والذي ساد منذ الحرب العالمية الثانية حتى وقت قريب ، ولا يزال أكثر شيوعا في دول الشمال الأوروبي ، أو أخذنا بالمفهوم الشامل للأمن القومي ، والذي بدأ يشيع خصوصا بالنسبة إلى دول العالم الثالث ، فإن الأمن القومي يتجه أولا إلى الفرد ، ثم إلى الجماعة أو الأمة ، إلى الدولة أو الإقليم . فالفرد لا يزال هو المحور الذي يدور حوله النظام السياسي ، ويسعى النظام السياسي إلى تأمين حقوقه الطبيعية ، وهي : الحياة والتملك والحرية .

ولا تختلف النظم السياسية من حيث التزامها بتأمين الحق الأول ، وإن تباينت نظرتها بخصوص

(20) من أمثلة تلك الإسهامات :

- د. حامد ربيع ، نظرية الأمن القومي العربي ، القاهرة ، دار الموقف العربي ، 1984 .
- د. عبد المنعم المشاط ، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر ، القاهرة ، دار الموقف العربي (تحت الطبع) .
- د. علي الدين هلال ، « الأمن القومي : دراسة في الأصول » ، شؤون عربية ، العدد 2 ، 1981 .
- Edward Azar and Chung - In Moon (eds.) **National Security in The Third World**, Maryland, Center for International Development and Conflict Management, 1988.
- Mohamed Ayoob (ed.) **Regional Security in The Third World**, London, Croom Helm, 1986.
- Abdul-Monem Al-Mashat, **National Security in The Third World**, Boulder : C.O., West View Press, 1985.
- Barry Buzan, **People, States and Fear : The National Security Problem in International Relations**, Brighton : Wheatsheaf and Chapell Hill, University of North Carolina Press, 1983.

التملك والحرية ، إذ صاروا ضمن حقوق الدولة ، ومن ثم تحت سلطتها في بعض النظم السياسية ، وظلا من حقوق الفرد الأساسية في نظم أخرى .

ويستهدف الأمن القومي كذلك الحفاظ على وحدة الجماعة السياسية ، سواء شعبا كانت أو أمة ، وسواء في حدود الدولة القومية أو في إطار النظم الإقليمية الفرعية . ويعني ذلك منع أي تهديد يتعلق بالتكامل القومي لهذه الجماعات .

وما زلنا نعيش في ظل الدولة القومية ذات السيادة . لذا تظل الدولة ووحدة أراضيها هدفين رئيسيين من أهداف أية سياسة أمنية . وهكذا يدور الأمن القومي حول الحفاظ على الدولة القومية . ولما كان الاندماج ، خاصة في شكله الكامل (الوحدة) أو الاتحادي (الفيدرالية) ، يعني تهديد سيادة الدولة ، فقد جرى استخدام مفهوم يبرز فقدان السيادة القومية لأطراف الاندماج وينفي تهديد أمنها وهو إنكار الذات أو الإيثار (Self-abnegation)⁽²¹⁾ (راجع تصوير المستويات أنفة الذكر في (الشكل رقم - 1) .

مؤدى ما سبق ، أن التقيد بالمعنى الضيق للأمن يجعلنا نقع في مأزق تخصيصه لجهات بعينها سواء كانت أجهزة الضبط الاجتماعي والسياسي الداخلي (الشرطة وأجهزة الأمن) أو أجهزة الدفاع الخارجي (المؤسسة العسكرية بفروعها المختلفة) . ومن الملفت للنظر ، أنه حتى في الدول المتقدمة ، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية ، وجد من يرفض هذا المعنى الضيق لإفساح المجال للمعنى الشامل للأمن . فقد ذكر الرئيس الأمريكي ترومان في خطابه إلى الأمة في 1/6/1947 : « لا يتكون الأمن القومي فقط من جيش وأسطول وطيران ... ولكنه يستند إلى اقتصاد قوي ، وعلى الحريات المدنية والحريات الإنسانية »⁽²²⁾ .

ويتفق روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي ورئيس البنك الدولي السابق مع ذلك ، حين كتب في كتابه « جوهر الأمن » : « الأمن يعني التنمية ، فالأمن ليس هو تراكم السلاح ، بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءاً منه . والأمن ليس هو القدرة العسكرية ، بالرغم من أنه يشتمل عليها . والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي ، بالرغم من أنه قد يحتوي عليه . إن الأمن هو التنمية ، ومن دون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن »⁽²³⁾ .

وللتأكيد على ضرورة التحول من المفهوم الضيق إلى المفهوم الشامل للأمن القومي ، خصوصاً في العالم الثالث ، علينا أن نبحث عن المستهدفين بالأمن . فالأمن القومي بالمعنى الضيق استقر ، كمفهوم في أوروبا ، بناء على افتراضين مترابطين : الأول : أن الدولة لا تعدو أن تكون فاعلاً دولياً موحداً ، من ثم يصير الأمن القومي مساوياً لأمن الدولة القومية ، الثاني : أن أمن الدولة القومية — وهي دولة تعددية ليبرالية — ليس سوى حاصل جمع أمن الأفراد باعتبارهم متمثلين . وهكذا ، فإن الأمن القومي في الغرب ليس سوى أمن الدولة القومية المكونة من مواطنين يشتركون معا في

Arnold Wolfers, *Discord and Collaboration : Essays on International Politics*, Baltimore : Mad., (21) Johns Hopkins University Press, 1962.

R.D. McLaurin, *Managing National Security : The American Experience and Lessons for the Third World*, in Edward Azar and Chung-In Moon (eds) Op. cit., pp. 251-276.

Robert S. McNamara, *The Essence of Security : Reflections In Office*, New York, Harper and (23) Row, 1968, p. 60.

مصير واحد عبر عملية بناء الأمة وعملية التنشئة السياسية⁽²⁴⁾ .

وتشير ظروف العالم الثالث إلى أن أيا من الافتراضين السابقين لا ينطبق عليها . فالعلاقة بين الدولة والأمة هي علاقة مشوهة ، ولا تزال عمليات بناء الأمة وبناء الدولة قائمة على قدم وساق ، ومن ثم فالدولة ليست فاعلا موحدا بعد ، وربما يصير من الممكن أن نطلق على هذه الدول : « القوميات / الدولة » بدلا من « الدولة القومية » بالمفهوم الغربي . وعلى هذا فإن أمن الأمة ، في هذه الحالة ، ينفصل ويستقل عن أمن الدولة ، وهكذا يصير من الأفضل في الحديث عن الأمن القومي أن نشير إلى أمن الأمة أو الجماعة السياسية — كما سبق — ، أما أمن الدولة فقد يعني أمن النظام السياسي ونظام الحكم فقط .

ولعل هذه الاعتبارات هي التي دفعت البعض إلى الدعوة إلى استخدام مصطلحات مثل : أمن الشعب بدلا من الأمن القومي⁽²⁵⁾ في إطار النظام الدولي الراهن .

وتدفعنا ظروف الأمة العربية ، من حيث ندرة مواردها ، وحدائة العديد من دولها وأقطارها ، وعدم اكتمال عمليات الاندماج القومي في البعض منها — هذا فضلا عما تمر به من ظروف التحديث والتنمية — إلى حتمية التوسع في استخدام المفهوم الشامل للأمن القومي ، الذي يطلق عليه البعض المفهوم المجتمعي⁽²⁶⁾ .

خامساً — المستهدفون من سياسات الأمن : مصادر تهديد الأمن القومي العربي

قبل البدء بصياغة سياسة أمنية رشيدة وفعالة ، ينبغي تحديد رؤية مصادر التهديد التي توضح تلك السياسة بقصد مجابتهها . وعلى الرغم من أن الرؤية مسألة ذاتية وسياسية ، وقد تكون ذات طبيعة سيكلوجية ، فإن رؤية التهديد تبنى على اعتبارات الخبرة التاريخية ، والعوامل المادية التي تتصل بأعداء الأمة وما لديهم من عناصر قوة ، وما يتمتعون به من قدرات . في هذا المجال يمكن التمييز بين نمطين من الرؤية :

— الأول : الرؤية / الإدراك الصحيح (Perception) : حيث يتم تحديد المصادر الرئيسية للتهديد ، والتمييز بينها وبين المصادر الثانوية . والأولى تقتضي تخصيص الموارد بصورة عاجلة ، ولا تحتمل التأجيل ، نظرا إلى ما يتعرض له المجتمع من درجة عالية من الانكشافية . ويتم ترتيب هذه المصادر تنازليا حسب درجة التهديد التي تمثلها للأمن القومي .

— الثاني : الرؤية المزيفة / سوء الإدراك (Misperception) : الذي يؤدي إلى تأثير مزدوج : فمن ناحية تتم رؤية المصادر الثانوية للتهديد باعتبارها عاجلة وتحظى بأولوية في استراتيجية المواجهة على المصادر الأولية / الرئيسية ، ومن ناحية ثانية فإن التعريف المضلل للموقف قد يؤدي

Edward Azar and Chung-In Moon, Towards An Alternative Conceptualization, in Ibid., (24) pp. 277-298.

(25) انظر كافة أعمال وأبحاث كل من : Institute of World Order في نيويورك ، و (IPRA) اي International Peace Research Association.

(26) د. علي الدين خلال « تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم » عمان ، منتدى الفكر العربي ،

إلى سوء فهم نوايا الآخرين بصورة تقود إلى مواجهة كان ينبغي تجنبها . ويطلق البعض على هذا الموقف : التحقق الذاتي للنبوءة (Self - Fulfilling prophecy) .

ويمكن تصوير العلاقة بين رؤية مصادر التهديد ورسم السياسات الأمنية بالشكل رقم (2) . وقد يكون من الملائم أن نقر بأن رؤيتنا مبنية على أساس إدراك التهديد للأمة العربية ولأقطارها مجتمعة ، ذلك لأن المصادر الرئيسية للتهديد تشكل تهديدا للجميع . صحيح أن بعض مصادر التهديد الثانوية قد تكون خطيرة بالنسبة إلى بعض الأقطار ، ولكن ذلك لا يقلل من خطورة المصادر الرئيسية للتهديد على الأمن القومي لكافة الأقطار العربية .

وقد سبق أن فصلنا في مصادر تهديد الأمن القومي العربي، وحصرتها في ستة : ثلاثة منها تشكل المصادر الرئيسية للتهديد ، وهي : إسرائيل ، والتحالف الاستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة ، والتغيرات السريعة التي طرأت على البيئة المادية العربية دون أن يقابلها تغير مماثل في البيئة السياسية (غياب الانفراج السياسي) . وثلاثة تشكل المصادر الثانوية ، وهي : تنافس القوتين العظميين على اكتساب مناطق نفوذ في الوطن العربي ، وأطماع دول الجوار ، وقضايا عدم اندماج الأقليات العرقية أو الدينية أو اللغوية أو العقائدية⁽²⁷⁾ .

ومع ذلك ، ينبغي توافر اتفاق عربي عام حول هذه المصادر . ويبدو من قراءة بعض الوثائق العربية أن هناك اتفاقا حول النظر إلى إسرائيل كمصدر رئيسي لتهديد الأمن العربي ، كمعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية ، ومقررات مؤتمرات القمة العربية ، وإلى حد كبير مؤتمرات قمة منظمة المؤتمر الإسلامي .

ومن الجدير بالذكر ، أن مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية جعل من بين أهدافه : ضمان الأمن القومي العربي ، ومكافحة الصهيونية ، والعمل على تحرير فلسطين وأية أرض عربية محتلة . ولا بد أن نضيف أنه إذا تعرض أحد الأقطار العربية لتهديد خارجي لاستقلاله أو سيادته أو بقاءه ، فإنه ينبغي التزاما بنصوص معاهدة الدفاع المشترك تقديم كافة المساعدات العسكرية وغيرها إلى هذا القطر باعتبار أن ما يتعرض له يمثل تهديدا رئيسيا لأمنه الذاتي .

سادساً — سياسات الأمن القومي العربي : متغيرات الأمن ومجالاته

تقوم سياسات الأمن بمهمة تحويل عناصر القوة والإمكانات إلى قدرات من خلال الخطط والبرامج واستراتيجية إعداد الدولة والأمة للدفاع . ويتقضي ذلك وضوح الرؤية حول مصادر التهديد الملحة (وما عداها من مصادر يمكن تأجيلها) ، وتحديد من هم الأصدقاء والحلفاء ، وتوافر كافة المعلومات حول قدراتهم ، وتأمين المجتمع من الداخل ، ثم وضع خطط الحماية والدفاع .

من ثم يصير من الضروري تحديد متغيرات الأمن القومي العربي ومجالاته ، وذلك بقصد وضعها في خطط وبرامج الإعداد لحماية الأمة والدولة . وتتحدد متغيرات الأمن القومي في ثلاثة⁽²⁸⁾ :

(27) د. عبد المنعم المشاط ، الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي ، الفكر الاستراتيجي العربي ، العددان 6 - 7 ،

1 - 5/1983 ، ص ص 145 - 183 .

(28) آنظر دراستنا للأمن القومي العربي في : د. علي الدين هلال (منسق ومحرر) ، العرب والعالم ، مرجع سابق ،

ص ص 347 - 374 .

1 — الاتفاق العام : ويقصد به مدى وجود اتفاق عام حول الأهداف والغايات . وتتم دراسته من خلال الوثائق الرسمية وما يرتبط بها من مؤسسات ، وأشكال النفوذ الإقليمي والدولي ، ومدى القدرة على التأثير ، والحركة الدبلوماسية ومدى فاعليتها ، والأهداف القومية العليا أو الإرادة القومية ، والقدرة على التعبئة .

2 — الرفاهة : وتتم دراستها من خلال مؤشرات حجم الناتج القومي الإجمالي ، ومتوسط الدخل الفردي ، وتوقع الحياة عند الميلاد ، ومعدل التعليم ، ونسبة الحضر إلى الريف . فالرفاهة تعني قدرة الدولة على رفع مستوى المعيشة ، وتحسين ظروف الحياة .

3 — القدرة العسكرية : وتتم دراستها من خلال مؤشرات حجم القوات المسلحة ، وكمية السلاح ، وصناعته ، والتنظيمات والترتيبات العسكرية الإقليمية .

وهكذا لم يعد الأمن القومي قاصرا على مسائل الدفاع ، كما لم تعد عملية صنع السياسات الأمنية احتكارا على العسكريين وحدهم ، ولكنها صارت عملية تسهم في صنعها والإعداد لها كافة المؤسسات المرتبطة بمتغيرات الأمن القومي .

ويقتضي وضع السياسات الأمنية العربية إنشاء جهاز أو أجهزة قومية تتولى تحديد مختلف البدائل والاختيار من بينها . ويمكن أن يتولى هذا العمل مجلس الأمن القومي العربي على غرار مجلس الأمن القومي الأمريكي ، الذي أنشأه الكونجرس الأمريكي عام 1947 ، ويستهدف — طبقا لقانون إنشائه — المساعدة على الوصول إلى سياسات متكاملة ، وإجراءات خاصة بالوزارات والوكالات والوظائف التي تتصل بالأمن القومي ، وتقديم النصح للرئيس فيما يتعلق بتكامل السياسات الداخلية والخارجية العسكرية⁽²⁹⁾ .

كما يمكن الاستفادة في رسم تلك السياسات من الخبرات الأخرى ، سواء المحلية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، أو الإقليمية كحلف وارسو وحلف الأطلسي .

سابعاً — حدود القدرات العربية :

القيود النابعة من البيئة الداخلية العربية

ليس هناك مستوى مطلق للأمن . كما أنه لا يوجد في ظل الدولة القومية مستوى مطلق لعدم الأمن إلا إذا تعرض بقاء الدولة ذاته للتهديد الفعلي وزالت الدولة . وهكذا نتحدث في إطار نظرية الأمن القومي عن الأمن النسبي . وتحاول الدول كافة تعظيم مستوى الأمن القومي ، وتكريس أعلى درجة أمان ممكنة للمواطنين . وفي سعي الأقطار العربية نحو هذا الهدف تواجه بحدود شتى تعد قيودا على مستوى الأمن القومي العربي :

أ — الانقسام إلى اثنتين وعشرين دولة أعضاء في جامعة الدول العربية ، من ثم نصير أمام العديد من السياسات الأمنية التي قد تتضارب أحيانا ، خصوصا في حالة وجود منازعات إقليمية بين بعض هذه الأقطار .

(29) د. عبد المنعم المشاط « الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي » مرجع سابق .

ب — ضعف البنية الداخلية ، وذلك نظرا إلى بعض الأزمات الحادة التي تواجه بعض الأقطار العربية ، ومنها :

1 — زيادة درجة الانكشاف الغذائي ، إذ تقل نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية عن 58٪ ، وتبلغ نفقات واردات الغذاء عام 2000 حوالي 200 مليار دولار .

2 — ازدياد مظاهر التبعية الخارجية باستخدام مؤشر تركيز السلع الذي تحدث عنه جالتونج⁽³⁰⁾ . فصادرات النفط تشكل — مثلا — في بعض الأقطار أكثر من 96٪ من إجمالي صادراتها الكلية ، ولا تقل نسبة تلك الصادرات عن 90٪ من إجمالي صادرات أقطار أخرى .

وتتأكد تلك التبعية أيضا باستخدام مؤشر تركيز الشركاء في التجارة ، إذ تبلغ صادرات الدول العربية إلى أوروبا 66.6٪ ، وتبلغ وارداتها منها حوالي 68.3٪⁽³¹⁾ . هذا فضلا عن الاعتماد شبه الكامل على الخارج في الحصول على حاجات العرب من السلاح .

3 — ازدياد حجم العمالة الأجنبية غير العربية في بعض الدول العربية ، إذ تبلغ نسبتها حوالي 49٪ من إجمالي العمالة الخارجية في هذه الدول . وتزداد خطورة هذه العمالة في أنها تعمل أحيانا في مجالات هامة وحساسة ، كالتشييد والمباني العسكرية ، والإمداد والتموين العسكري ، وقطاع الاتصالات ، وقطاعات المال والبنوك ، كما أن دولهم كثيرا ما تتدخل لدى الدول المضيفة لصيانة حقوقهم .

ج — ضعف الانفراج السياسي في معظم الأقطار العربية ، فالمركزية السياسية تضر بفكرة الاتفاق العام ، وتهدد مستوى الرضاء والقبول العام .

د — ازدياد حدة مشاكل عدم التكامل القومي في بعض الأقطار التي تعاني من الصراع الداخلي بين الاقليات والطوائف المختلفة مما يفتح الباب أمام احتمالات الاختراق الخارجي .

وأخيرا ، لا يمكن أن نغفل الآثار السلبية للاعتماد على الخارج في تسليح الجيوش العربية ، وتدريب قياداتها والحصول على قطع الغيار والذخيرة . من هنا كانت الدعوة إلى ضرورة التصنيع العربي للسلاح من ناحية ، وضرورة تكوين جيوش مشتركة من ناحية أخرى .

ثامناً — تصورات مستقبلية

إذا كان من الخطأ عمليا — نظرا إلى ظروف السياسية العربية الراهنة — توظيف مصطلح « الأمن القومي العربي » في وصف أمن الوطن العربي ، وذلك بسبب تعدد الدول ، وتنوع الإرادات السياسية ، وأولوية الأمن القطري الذاتي على الأمن القومي للوطن العربي ، فإنه من الصحيح أكاديميا — نظرا إلى الترابط الحتمي بين أمن كل قطر عربي وأمن الوطن العربي — أن نطرح مصطلح الأمن القومي العربي لوصف أمن الوطن العربي . وهذه ليست مجرد رياضة ذهنية ، ولكنها قناعة نابعة من وحدة مصادر التهديد للوطن العربي من ناحية ، وتميز الاهتمام الأكاديمي

J. Galtung, A Structural Theory of Imperialism, Journal of Peace Research, Vol. 8, 1971, (30)

pp. 81-117.

(31) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1984 ، ص 88 .

بالرؤية الأوسع والأشمل عن المعتقدات السياسية .

ويصير أحد أهداف هذا الطرح سد النقص الموجود في مقررات أقسام العلوم السياسية بالجامعات العربية بخصوص عدم الاهتمام بتدريس « الأمن القومي » بصورة عامة ، أو « الأمن القومي العربي » بصورة خاصة . ويفضي ذلك بالضرورة إلى زيادة عدد المهتمين بالدراسة العلمية للأمن القومي ، وتعميم المصطلحات والمفاهيم المرتبطة به ، وتقريب وجهات النظر العربية نحوها . ويمكن التأكيد على ضرورة كل ذلك بإثارة السؤال التالي : هل من المعقول أن تتفق أقسام العلوم السياسية في الوطن العربي — بصورة أو بأخرى — على مفاهيم مضمون مواد ، مثل الفكر السياسي أو النظم السياسية المقارنة أو التنمية السياسية دون أن تبدأ في الاتفاق على مفاهيم ومضمون الأمن القومي ؟ .

لا شك في أن نقطة البدء تتمثل في التأكيد على أهمية طرح المادة في تلك الأقسام كمادة إجبارية على الطلاب في مرحلة البكالوريوس ، وربما كذلك في مرحلة الدراسات العليا . وقيل أن نستفيض في إبراز تلك الأهمية ، فإننا نثير عدة تساؤلات تتعلق بمستقبل الوطن العربي وارتباطه بأمنه القومي ، وهي تساؤلات لا يمكن أن نجيب عنها بدقة دون دراسة علمية متأنية للأمن القومي العربي :

1 — ما هو أثر اختلال التوازن الاستراتيجي بين إسرائيل والأقطار العربية على مستقبل النظام العربي ؟ وكيف يمكن تصور علاقات العرب بإسرائيل في إحدى حالتين : إما مزيد من التوسع الإسرائيلي على حساب الأقطار المجاورة ، أو إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة ؟ .

2 — كيف يمكن تصور مستقبل الوطن العربي إذا حدث مزيد من التحالف الأمريكي — الإسرائيلي ، أو على العكس من ذلك ، إذا حدث اختلاف أو شقاق أمريكي — إسرائيلي في المستقبل ؟ .

3 — كيف يمكن تصور مستقبل الوطن العربي في إحدى حالتين : شيوع مزيد من الانفتاح السياسي الداخلي ، أو عكس ذلك ، تزايد درجة الانغلاق السياسي ، وإجراءات القمع والإكراه السياسي ؟ .

4 — ثم ماذا لو اتفقت دول الجوار معاً في ترتيبات أمنية أو عسكرية ، خصوصاً بعد أن انتهت الحرب العراقية الإيرانية ، أو اتفقت مع إحدى القوى العظمى على إقامة مثل تلك الترتيبات . كيف يكون رد الفعل العربي ؟ .

5 — وأخيراً ، هل يمكن بالفعل إقامة نظام أمن عربي ، من حيث توحيد الجيوش أو نظم التسليح والتدريب ، أو التحول إلى صورة من التكامل العربي العصري ، حيث تتوارى التباينات والتناقضات السياسية لتفسح المجال لعناصر الجذب والتوافق ؟ .

إن هذه التساؤلات وغيرها ، تدفعنا إلى حث المسؤولين في أقسام العلوم السياسية بالجامعات العربية على طرح مادة الأمن القومي العربي ضمن خطط الدراسة في هذه الأقسام .

تاسعاً — ملاحظات منهجية

تبدأ البحوث عادة بالحديث عن المنهج وأدوات البحث . ولكنني أجلت ذلك إلى هذا الجزء ، ليس تقليلاً من أهمية المنهج والأدوات المستخدمة معه ، ولكن لسببين :

الأول : أنه من المهم أن نبدأ بطرح المادة في أقسام العلوم السياسية دون أن تكون هناك قيود منهجية ، إذ يمكن أن يتم تبني أسلوب الاستقراء الذي يحدد المنهج وأدواته في كل خطوة من خطوات البحث والدراسة . على أن يتم التحول في مرحلة أخرى متقدمة إلى الاستنباط وما يرتبط به من مناهج وأدوات .

الثاني : أن المنهج الأكثر شيوعاً في دراسات الأمن القومي في الجامعات الغربية ، هو منهج الوقائع الدولية ، وما يرتبط به من أدوات التحليل الكمي . وقد لا يكون هذا المنهج ملائماً ، أو على الأقل مناسباً ، خصوصاً في هذه المرحلة . فالمنهج يتطلب توافر كم هائل من المعلومات والبيانات السلوكية عن كافة الفاعلين الدوليين بخصوص سلوكهم الداخلي وتفاعلاتهم الخارجية ، كما تتطلب أدوات التحليل الكمي إعداداً خاصاً للدارسين والباحثين ومعرفة معينة بالرياضيات والإحصاء .

يضاف إلى ما سبق ، أنني لم أتمكن من الحصول على المادة العلمية المستخدمة في تدريس الأمن القومي العربي لبعض الجامعات العربية ، أو المادة العلمية المستخدمة في المقررات القريبة من الأمن القومي ، من ثم لم يكن ممكناً تقويم المناهج المستخدمة في التدريس .

ويلاحظ أنه في الغرب ، سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة ، يتم توظيف مناهج التحليل الكمي وعلى رأسها تلك التي تستخدم تحليل الوقائع (Events) وما يرتبط بها من أدوات إحصائية ورياضية واستخدام للحاسبات الآلية (الكومبيوتر) ، سواء في تدريس الأمن القومي أو المواد المرتبطة به ، مثل دراسات الصراع ، أو الأزمات ، أو دراسات الحرب والسلام ، أو في الأبحاث التي تدور في نفس هذا السياق .

وبطبيعة الحال ، يمكن توظيف مثل تلك المناهج ، خصوصاً أنه أصبح من الأيسر الحصول على المعلومات والبيانات الكمية المتعلقة بالسلوك الخارجي أو الداخلي للدول ، كما أن العديد من الجامعات العربية أصبحت تملك أعداداً لا بأس بها من الحاسبات الآلية ، وتتولى تدريس الإحصاء وغيره من الأدوات الكمية لطلاب العلوم السياسية . ومع ذلك فإنني أشير إلى أهم ما يجب أن يتوافر في المنهج الذي يستخدم في تدريس الأمن القومي :

1 — القدرة على الإلمام بكافة نواحي ظاهرة الأمن القومي ، وخصوصاً أنها صارت تمتد إلى جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية ... إلخ . ومن هنا ينبغي أن ينطلق المنهج من إطار فكري ونظري واضح المعالم ، يقود الباحث والأستاذ خلال كافة مراحل تحليل ظاهرة الأمن القومي بدءاً من تحديد الأهداف ، وانتهاء بتقديم التوصيات .

2 — إمكانية الاسترشاد بالماضي في تأكيد الحقائق المعاصرة ، فمما لا شك فيه أن تحديد مصادر التهديد الرئيسية والثانوية يمكن أن يستند إلى الخبرة العربية في الماضي ، خصوصاً حينما تتم دراسة سياسات دول الجوار وأطماعها في اختراق الأراضي العربية للسيطرة على طرق القوافل والتجارة والحصول على رسوم المرور بالذهب كما حدث في القرن السادس الميلادي . وهكذا فإن توظيف التاريخ ووقائعه الماضية من شأنه أن يثري التحليل ويؤصل الحجج المعاصرة ، ويفتح ذهن الطالب على ما حدث في الماضي .

3 — ولتعميق فهم الأمن القومي ، فإن المنهج ينبغي أن يفتح الباب أمام المقارنة كأداة للفهم ، ومعرفة مدى الصواب والخطأ ، ونقاط القوة أو الضعف ، فلا شك أن مقارنة السياسات الأمنية في الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي ، يمكن أن تزيد من قدرتنا على التفكير في رسم سياسة أمنية

عربية أكثر فاعلية . كما أن المقارنة بين مستوى الأمن لدى الأقطار العربية ولدى غيرها من الأقطار الأكثر أمنا يمكن أن تفيد في اكتشاف المتغيرات التي تزيد من مستوى الأمن . ويتطلب ذلك بطبيعة الحال توافر البيانات حول كافة المتغيرات ، والقدرة على تحليلها باستخدام كافة أدوات التحليل الكمية وغيرها من الأدوات .

4 — وعلى المنهج أن يساعدنا على تحديد مسار ظاهرة الأمن القومي في المستقبل ، أي التنبؤ بما سيكون عليه أمن الوطن العربي في السنوات القادمة ، أخذين في الاعتبار التغيرات التي تطرأ على البيئة العربية ، وعلى مصادر التهديد ، وعلى كافة المتغيرات . ولا شك أن التنبؤ واستشراف المستقبل أصبحا مسألتين ضروريتين لوضع أسس أقوى للسياسات الأمنية في المستقبل .

عاشراً — توصيف مادة الأمن القومي

يتضمن التوصيف تحديد الهدف من طرح المادة ، وتوزيع محتوياتها على ساعات / أيام / أسابيع الفصل الدراسي . وسوف يتم التوزيع هنا على أساس نظام الفصل الدراسي (4 شهور) ، وهو النظام المتبع في جامعات الوطن العربي التي تأخذ بنظام الساعات المعتمدة . وتتحدد جملة الساعات في الفصل بحوالي 48 ساعة (4 شهور × 4 أسابيع × 3 ساعات أسبوعياً) ، تقرر على المستوى الرابع .

1 — الهدف من مادة الأمن القومي :

تستهدف مادة الأمن القومي إلمام الطالب بواحد من أهم حقول العلوم السياسية ، حيث تختبر فيه قدرات الطالب التحليلية ، ومدى قدرته على توظيف المعلومات التي درسها في المواد الأخرى ، من أجل فهم السلوك الداخلي والخارجي للدولة والذي يتجه نحو تحقيق أمنها . كما تسعى هذه المادة إلى توسيع إدراك الطالب لمصادر تهديد أمن الوطن العربي ، وكيف يمكن رسم خطط واستراتيجيات مواجهتها ، هذا فضلاً عن وضع مختلف التصورات المستقبلية لوضع الوطن العربي في المستقبل ، ومستوى الأمن القومي في إطار كل تصور . وأخيراً تدريب الطالب على إجراء المقارنات بين أمن مختلف الدول ومختلف الأقاليم والأقطار .

2 — توزيع مضمون المادة على ساعات أسابيع الدراسة :

الأسبوع الأول : التعريف بظاهرة الأمن القومي من حيث تاريخ المفهوم ، المدارس والاتجاهات المختلفة ، الأمن القومي كمفهوم اجتماعي ، مستويات الأمن القومي ، الدراسة المنهجية .

الأسبوع الثاني : الأمن القومي وظاهرة الصراع الدولي ، مصادر التهديد .

الأسبوع الثالث : مصادر قوة الدولة ، القدرات القومية وكيفية قياسها .

الأسبوع الرابع : رسم السياسات الأمنية في الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، وفي نماذج من الدول الأوروبية ، وفي حلفي الأطلنطي ووارسو .

الأسبوع الخامس : التعريف بالأمن القومي العربي : الاتجاهات المختلفة (مراجعة المؤلفات العربية) ، مستويات الأمن القومي في الوطن العربي .

الأسبوعان السادس والسابع : مصادر تهديد الأمن القومي العربي : إسرائيل : القدرات الإسرائيلية ، رسم السياسة الأمنية في إسرائيل ، استراتيجيتها تجاه الوطن العربي ، كيفية إدارة

الصراع العربي - الإسرائيلي من خلال دراسة حرب 1967 ، وحرب 1973 ، واتفاقات كامب ديفيد .

الأسبوع الثامن : مصادر تهديد الأمن القومي العربي : التحالف الأمريكي - الإسرائيلي : تاريخ التحالف ، أبعاد ومظاهر التحالف ، الالتزامات الأمنية المتبادلة .

الأسبوع التاسع : مصادر التهديد : البيئة الداخلية العربية (مدى الانفراج السياسي) ، عملية بناء المؤسسات السياسية ، توسيع دائرة المشاركة السياسية ، ترشيد تولي السلطة السياسية ، حقوق الإنسان ، القدرات التوزيعية .

الأسبوعان العاشر والحادي عشر : مصادر التهديد : سياسات القوتين العظميين تجاه الوطن العربي ، محاولات الاختراق ، أطماع دول الجوار (الخبرات التاريخية) ، عدم التكامل القومي (نماذج مع دراسة كيف يمكن للقوى الخارجية توظيفها لتهديد الأمن العربي) .

الأسبوعان الثاني عشر والثالث عشر : سياسات الأمن العربية : 1 - الوثائق القومية العربية : ميثاق جامعة الدول العربية ومشروعات تطويره ، معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، مواثيق التجارب الإقليمية (التنظيمات الجهوية) . 2 - المؤسسات العربية المشتركة : كالقيادة العسكرية المشتركة ، الجيوش المشتركة ، خبرة الدراسة والتدريب المشترك ، الصناعات العسكرية المشتركة .

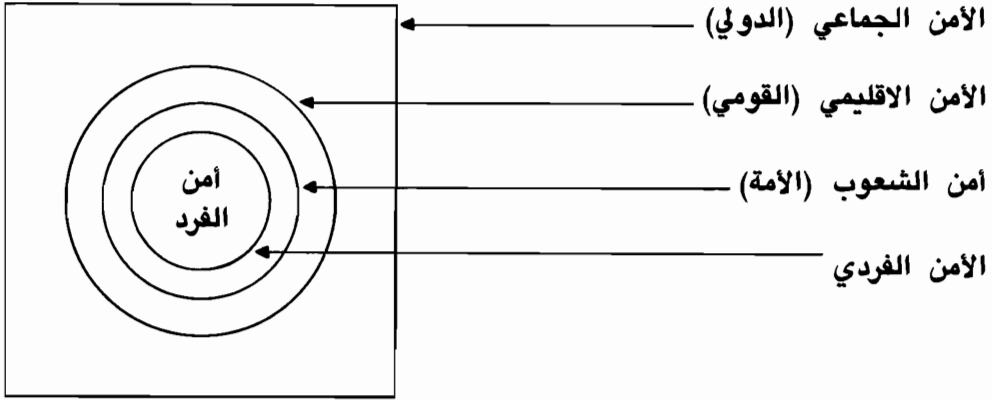
الأسبوع الرابع عشر : القيود الموضوعية على السياسات الأمنية : التجزئة ، التبعية (الغذاء وتركز السلع وتركز الشركاء) ، واردات السلاح ، واردات التكنولوجيا ، الديون الخارجية .

الأسبوعان الخامس عشر والسادس عشر : التصورات المستقبلية للوطن العربي ومستويات الأمن القومي العربي .

الجدول رقم (1)
مدى اهتمام الجامعات العربية بالأمن القومي

طرح مواد قريبة إلى الأمن القومي	طرح مادة الأمن القومي				قسم	كلية	جامعة
	تطرح						
	مستوى الدراسات العليا	مستوى البكالوريوس	مستوى البكالوريوس	لا تطرح			
دراسة استراتيجية / النزاعات الدولية	مستوى الدراسات العليا	مستوى البكالوريوس	مستوى البكالوريوس	لا تطرح	العلوم السياسية	الاقتصاد والعلوم السياسية العلوم الإدارية التجارة والاقتصاد التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية	القاهرة الملك سعود صنعا الكويت
	اختباري	اجباري	اجباري	اختباري			
حركة الوحدة العربية	مستوى الدراسات العليا	مستوى البكالوريوس	مستوى البكالوريوس	لا تطرح	العلوم السياسية	القانون والسياسة الاقتصاد	بغداد قاربونس
	دراسات في الأمن القومي	الاستراتيجية	الجغرافيا السياسية	الأمن القومي			

الشكل رقم (1)



الشكل رقم (2)

